المفوضية العليا للانتخابات في بابل

عقد ندوات توعية في المدن والأرياف وتهيئة ٢٥٩ مركزاً للاقتراع

بابل- مكتب المدى - اقبال محمد

ضمن نشاطاتها المستمرة والمتواصلة في توعية المواطنين على ضرورة المشاركة الفعالة في االعملية الانتخابية قامت المفوضية العليا للانتخابات/ مكتب بابل بعقد ندوات جماهيرية وعشائرية بالتعاون مع رؤساء الوحدات الادارية ومنها:

ندوة لمختاري مركز الحلة، وبحضور السيد عماد لفتة قائممقام المركز عرض فيها السيد قيس عبد السجاد الناطق الاعلامي للمفوضية آلية وعمل المفوضية وكيفية توزيع قسائم الناخبين واهم السبل لمعالجة حالات النقص وحث الجميع على التعاون والتلاحم من اجل توفير الاجواء المساندة والمساعدة للمفوضية. وان نجاح الانتخابات يعني بناء عراق ديمقراطي مزدهر ودعا جميع المواطنين الى الاسراع في مراجعة مراكز التسجيل فيما تحدث السيد عماد لفتة مردان قائممقام مركز الحلة عن الحالة الامنية وضرورة توفير الامن لجميع المراكز والقائمين على العملية الانتخابية.

ومن جهة ثانية عقدت مفوضية بابل ندوة لشيوخ ووجهاء محافظة بابل تحدث فيها قيس الحسناوي الناطق الاعلامي باسم المفوضية عن العملية الانتخابية وكل ما يتعلق بعملها وعمل مراكز التسجيل ودعا العشائر الى ضرورة المشاركة في العملية الانتخابية لانها تشكل ثقلاً لا يستهان به في المجتمع كما دعا ابناء العشائر الى تقديم الدعم الامني والمعنوي الى المفوضية وتوفير الاجواء المناسبة للانتخابات والاخبار عن كل حالة سلبية تؤثر في اجواء الانتخابات وجرى بعد ذلك حوار واسع صريح عن الانتخابات .وفي نشاط آخر القى الناطق الاعلامي باسم مفوضية بابل محاضرة بشأن الانتخابات وعمل المراقبين في المؤتمر الثالث الذي عقده المعهد العراقي لتنمية الديمقراطية في الحلة .

وذكر ان مكتب المفوضية العليا للانتخابات في بابل استقبل قوائم مرشحين تمثل: الحزب الجمهوري العراقي ومؤسسة الرسول (ص) وجمعية بابل المستقلة وكتلة الفراتين المستقلة والتجمع العراقي الديمقراطي. والتجمع العراقي المستقل للتحرر والبناء وحركة الضباط والمدنيين الأحرار. وحركة الوفاق الوطني وجمعية العراقيين الأوفياء ورابطة انتفاضة العراق وكتلة انتفاضة العراق وحزب الوطن الديمقراطي الحر وحزب الوحدة الاسلامية.

وقام المكتب بالاستعداد لتهيئة مراكز الاقتراع وهي حتى الان ب(٢٥٩) مركزاً للاقتراع موزعة على جميع انحاء المحافظة وحسب الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية وربما يزداد العدد.

ان مراكز التسجيل تشهد اقبالاً كبيراً خلال هذه الأيام عكس الأيام السابقة حيث بلغ عدد المراجعين لبعض المراكز اكثر من (٢٠٠٠) حالة يومياً.

أية حالة اعتداء او خرق امني في عموم مراكز التسجيل .

مراقب

عبد الحسن

وقفات انتخابية

واجبات الناخب.. وحقوقه

الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي

الانتخابات العراقية الوطنية العامة تجري في ظروف غير طبيعية بالمرة.. فهي فضلا عن كونها انتقال مفاجئ من مرحلة القمع والاستلاب إلى زمن التحرر من سلطة العبودية المطلقة وصوت الدكتاتور الأوحد، فإنها فضلا عن ذلك تجري في ظل سيادة التشوهات التي صنعتها فلسفة الدكتاتورية البغيضة على جميع الصعُد الفكرية السياسية والاجتماعية الطبقية أي في البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع العراقي.. مما خلق خللا واضحا في التوجهات السائدة وهيأ أرضية للوضع المأساوي القائم...

فلنلاحظ سطوة حثالات الجريمة والإرهاب ممن يسمون أنفسهم مقاومة؛ ولنلاحظ سطوة مافيات السرقة والاختطاف ولنلاحظ أحزاب العزل أو الفصل الطائفي والعنصري بالتحديد ولنلاحظ من ثم حالات ابتزاز الناس في حياتهم وما يملكون من بقايا (شقا العمر وفتاته)؛ ولنلاحظ في ضوء ذلك كيف يوجهون الشارع باتجاه الخضوع بالإكراه لتوجهاتهم ومستهدفاتهم الرخيصة، كما كان الطاغية يفعل بوساطة أجهزته القمعية.. أليست حالة تهديد الناس في حيواتهم وحيوات أبنائهم بجريمة أكبر من أخلاقية سياسية تبتز المجتمع وتدفعه بالإجبار والإكراه والقسر نحو غايات لا تخدم إلا سوقة زمننا المعقد الصعب؟!!

إذن ما واجباتنا اليوم لإجراء انتخابات حرة نزيهة؟ انتخابات يمكنها أن تأتي بقوى تكون حقا ممثلة لفئات الشعب وطبقاته، أي مجموع مكوناته المتفاعلة إيجابيا لا تلك التقسيمات المشوهة المفتعلة المصطنعة من دينية أوطائفية تعزل العراقي عن أخيه العراقي وتضعه في تناحر معه وتناقض غير مسوغ لا موضوعيا ولا بأي منطق عقلي صحيح صائب..

عندما نتعرف إلى حقيقة ما يجري اليوم وما يتم من عمليات التحضير له من أشكال التأثير في الانتخابات يمكننا أن نتعرف إلى واجباتنا وحقوقنا الانتخابية في مرحلة الحملة الانتخابية ولحظة التصويت الحاسمة.. ونحن نعرف سويا وبوعي عميق ما للأموال من تأثير في الانتخابات ومجرياتها.. إذ من المعروف عدم تمكن عدد كبير من الذين يريدون الترشح ولا يملكون ﷺضريبةﷺ أو رسم التسجيل وإذا توافر لهم فإنهم لا يملكون أموالا تغطي الحملة الانتخابية وإذا امتلكوا شيئا منها فإنهم لا يمتلكون ما يمتلكه أولئك المدعومون بأموال طائلة من قوى بعينها محلية أو أجنبية..

فليس من يملك التضحية بشئ من (دنانير) من قوت عيشه وقوت عائلته وببعض الدعم من محبيه من الفقراء والمعدمين بقادر على الحركة مثل الذي توضع بين يديه عشرات ومئات الملايين من (الدولارات) وغيرها من عملات الأرض المغتصبة المسروقة من أفواه الناس وحقوقهم لتكون سلاحاً ضدهم وضد مصالحهم وخياراتهم، سواء بشراء الأصوات مستغلين الظروف المعقدة الصعبة أم في توفير مسيرة حملة مرتاحة ماديا!

إذن واجبنا نحن أبناء العراق بخصوص مجابهة ظاهرة الفساد المالي أو ظاهرة اختلال التوازن بين إمكانات غير متقاربة في المصادر المالية، واجبنا يكمن في التصدي لظاهرة الفساد والإفساد بفضح الجهات المرتبطة بمصادر دعم أجنبي ليس فيه من مصلحة عراقنا وعراقيينا شيئ؛ وليس بخاف على أهلنا هذه الحقيقة سواء من الذين عاشوا ردحا من الزمن في المنفى ولم يكن أصحاب الثروات الطائلة هذه يساعدون المأزوم بوضعه ولو بفتات أم من الذين عاشوا تحت سطوة حصار الدكتاتورية وأسرها شعباً معوزا محتاجا ولم تقدم تلك القوى إلا واجهات منظمات دعائية لم تسد رمق جائع ولم تغن بل لم يتدخلوا لا من قريب ولا من بعيد لإنقاذ محتضر يكاد يتوفى!

واجبنا ألا ننسى الحقائق وأن نذكرها كما حصلت معنا ومع غيرنا بغية فضح أولئك القادمين لامتلاكنا بأصواتنا وبيعنا بعد ذلك بأبخس الأثمان.. إنهم ليسوا سوى ﷺسراكيل: جمع سركال ﷺ وأرجو ألا تكون مدن بلادنا قد نسيت الاسم الذي سامنا العذاب والعبودية ﷺ بلى ليسوا سوى قوى جديدة تسومنا العذاب وتصادرنا ولكنهم هذه المرة عقدوا العقود والعهود لبيعنا سلفا. لا تنسوا هذا، لاتنسوا مشاهد خنوعهم تحت أقدام قادة المافيات الدولية والإقليمية ينصتون بخشوع لتعليمات أسيادهم ويعقدوا معهم مواثيق البيع ﷺبلاش ﷺ ويا ﷺبلاش ﷺ بيع شعب ملوي الذراع ببضعة دولارات ﷺ!!!

الانتخابات تقترب من موعدها.. والبصريون متفائلون بنجاحها..

البصرة / عبد الحسين الغراوي

مع بدء العام الجديد ٢٠٠٥ يكون موعد الانتخابات قد بدأ بالعد التنازلي وهذا يعني ان الجهود الخيرة المبذولة من كل الجهات لانجاح هذه التجربة قد استكملت حلقاتها التنظيمية والادارية، كجهات ساندة الى جهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي اخذت على عاتقها مسؤولية الاشراف المباشر على سير العملية الانتخابية بهدف انجاح هذا المستودع الوطني الذي سيضع العراق والعراقيين على اعتاب اكبر تجربة ديمقراطية وطنية حقيقية ومن هنا تأتي اهمية هذه التجربة الحضارية بالنسبة للشعب لتحديد هويته الوطنية، كما ان اراء المواطنين بالانتخابات لها فاعليتها التمهيدية وهذا ماكده العديد من المواطنين البصريين من شرائح اجتماعيةالتقتهم (المدى) المهندس رمزي ابراهيم قال:-

ثقة الناخب بالمرشح

-الانتخابات القادمة تعني الحرية المطلقة في فضاء الوطن الواسع لانها نقلة وطنية يستطيع من خلالها المواطن ان يدلي بصوته بكل شفافية لاختيار المجلس الوطني ومجلس المحافظة وبالتالي فان هذه التجربة ستمنح العراقيين هويتهم الوطنية لبناء بلدهم كما انها ستفرز ثقة الناخبين بالمرشحين الذين بعد فوزهم في الانتخابات يتحملون مسؤولية ادارة الدولة الجديدة ووضع برنامجهم الوطني لخدمة العراق والعراقيين سيما اصلاح مشكلات الماء والكهرباء والخدمات البلدية ستكون من اولويات الدولة الجديدة.الدكتور الصيدلي زيد عبد الاله قال:

من اجل السيادة

-نحن ننظر الى الانتخابات على انها الحلقة الوطنية المكملة لبناء العراق الجديد، لان نجاح هذه التجربة الديمقراطية الوطنية سيفشل كل المشاريع الظالمية التي تستهدف نهوض العراق واعادة اعماره وبسط سيادته على ارضه الوطنية واملنا كبير ان تحقق هذه التجربة الجديدة طموحات العراقيين وتطلعاتهم نحو بناء غد مشرق.

أما سلام ابراهيم فقال:

الاستقرار اولاً

-الانتخابات تقترب من موعدها ايذاناً باجراء اول عملية انتخابية ديمقراطية شريطة ان تكون نزيهة ومعبرة عن طموحات وامال الشعب العراقي، من اجل تثبيت دعائم الامن والاستقرار ومن اجل البدء بعملية بناء العراق الذي انهكته الحروب وعمليات الحرق والدمار والارهاب، وامنياتنا ان تتكلل هذه التجربة الديمقراطية بالنجاح لخدمة الانسان العراقي.

وقال غازي عبد الامام

-الانتخابات مشروع الشعب العراقي، لان نجاح هذه التجربة الوطنية والديمقراطية ستكون لها آثارها الوطنية والايجابية لتحديد هوية العراق في المحافل الدولية واخذ دوره كدولة ذات سيادة وحكومة تنبثق من رحم الانتخابات لاكتساب شرعيتها وتاسيس برامجها الوطنية لخدمة العراقيين من اجل الحفاظ على وحدة الوطن وترابه الطاهر وفي احدى الاسواق الشعبية واصلت (المدى) استطلاع اراء المواطنين في الانتخابات إذ قال المواطن عقيل عبد السيد حسن.

البناء الديمقراطي

-الانتخابات هي خيار العراقيين الوحيد في بناء العراق وتحقيق سيادته الوطنية ومجيء حكومة جديدة تضع في اولياتها مصلحة العراق والعراقيين ونتمنى لهذه التجربة الديمقراطية النجاح لكي تبدأ بعد ذلك مرحلة البناء الديمقراطي الحقيقي وتجسيد الحرية ووحدة الوطن.

اما المواطن علي رحيم- وهو بائع فواكه خريج كلية العلوم/ قسم الكيمياء فقد قال:

دعم الانتخابات

-كل عراقي شريف يدعم الانتخابات من اجل اجراء هذه التجربة الجديده في موعدها الثابت الثلاثين من الشهر الجاري، لان نجاحها هو بداية الطريق لتحقيق طموحات العراقيين التي يقف في مقدمتها الامن والاستقرار والمساواة والبدء بعملية اعمار العراق واطلاق المشاريع العمرانية والصناعية والاقتصادية والخدمية وهذا لايتحقق الابوجود حكومة وطنية عادلة تهتم بمصالح الشعب واحتياجاته الاساسية التي من اهمها الاستقرار وتهيئة فرص عمل للعاطلين وتوفير الخدمات مثل الماء والكهرباء والخدمات البلدية..

وتحدثنا المواطنة بتول جمعة رحيم بائعة فواكه عن رأيها بالانتخابات فتقول:-

عرس عراقي

-الجميع يتطلع الى يوم الانتخابات بعين الرضا وبقلوب مطمئنة عن سير الانتخابات بهدف انجاحها.. لان نجاح هذه التجربة سيعزز مسيرة العراق الجديد، ولان العراقيين يمارسون حقاً مشروعاً من حقوقهم الوطنية لبناء بلدهم ومن اجل مستقبل العراق الجديد، امنياتنا ان تكون تجربة الانتخابات بصورتها الديمقراطية المشرقة نقطة تحول كبيره.. يجسدها الشعب العراقي في يوم الانتخابات لانها ستكون عرساً عراقياً مباركاً لجميع العراقيين الذين ينشدون السلام والامان والمحبة من اجل عراق جديد.

التحالف المدني يدعوا الى انتخابات حرة ونزيهة

بغداد- رندة سمير

دعا التحالف المدني للانتخابات الحرة المواطنين العراقيين الى الدفاع عن حقهم في اختيار حكومتهم الشرعية.

وقال التحالف في مؤتمر صحفي: ان الانتخابات الحرة والنزيهة تحتاج الى اسهام فاعل ومبني على دراية كل ناخب عراقي وان الشعب يجب ان يكون قادراً على التصويت في ظروف خالية من الخوف والترهيب والتهديد.

ويذكر ان التحالف قد أسس في تشرين الثاني الماضي وهو يضم (٧٦) منظمة مدينة عراقية ويقدم نفسه في حركة مستقلة لا تنتمي الى أي حزب كما يؤكد انه ليس كياناً سياسياً وذكر التحالف انه لم يحصل على دعم من خارج العراق او داخله ولا حتى من الامم المتحدة او المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما اوضح التحالف انه اعتمد حملة إعلامية لحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات تحت شعار (انتموا للعراق) وتضمنت الحملة توزيع ملصقات واصدار صحيفة تحمل عنوان (صوتا) ستطبع بالاف النسخ .

وكان التحالف قد اصدر بياناً يشرح فيه مبادئه التأسيسية التي تشمل الاتي:

١- الانتخابات في العراق يجب ان تكون نزيهة وعادلة وشاملة تمثل العراقيين تمثيلاً فعالاً وتعبر عن الشخصية العراقية الحقة.

٢- الانتخابات الحرة والنزيهة تعني ان يكون لاي عراقي الحق بالمشاركة ناخباً او مرشحاً ويخضع للقوانين والضوابط العراقية.

٣- من اجل انتخابات حرة ونزيهة يجب ان يكون لكل عراقي. داخل وخارج العراق. الحق في ان يسجل اسمه ناخب ويصوت في اجواء خالية من أي مظهر من مظاهر الترهيب او القسر او أي تهديد لسلامته الشخصية.

٤- من اجل انتخابات حرة ونزيهة يجب ان تكون هناك مشاركة فعالة وتثقيف واسع للناخب العراقي.

٥- ان العنف يتعارض تماماً مع الاديان السماوية والاخلاق الانسانية ويجب نبذه تماماً وسيلة لمواجهة تحديات العراق.

٦- نحن مجموعة من القيادات المدنية العراقية اخذنا على عاتقنا مسؤولية استنكار العنف ودعم اجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة من خلال تثقيف المجتمع العراقي.

٥٢٢٠ مركزاً للاقتراع في عموم العراق عدا الانبار

بغداد/ المدى

اعلنت المفوضية العليا للانتخابات ان عدد مراكز الاقتراع في أنحاء العراق وباستثناء محافظة الانبار ستبلغ (٥٢٢٠) مركزاً تشمل حوالي ٢٩٠٨٤ محطة اقتراع .

وذكر الناطق الرسمي الدكتور فريد ايار ان عدد مراكز الاقتراع في بغداد ستكون بحدود ١٤٥٤ مركز اقتراع وعدد محطاتها ٨٠٨١ محطة ، وفي بابل سيبلغ عدد المراكز ٢٦٠ ومحطاتها ١٣٦١ ، وفي كربلاء ١٩٤ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٨٠٢ ، وفي النجف ٢٣٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٩٧٩ ، وفي الديوانية ٢٣١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٠٧ ، وفي المثنى ١٤٩ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٦٣٣ ، وفي ذي قار ٣٤١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٦٥٨ ، وفي ميسان ١٨٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٢٢٦٢ ، وفي البصرة ٣٨٤ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٤٠٣ ، وفي واسط ٢٢٥ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٦١ ، وفي ديالى ٢٥٦ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٣٥٩ ، وفي كركوك ١٩١ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٨٩٨ ، وفي السليمانية ٤٧٣ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٢٠٢٩ ، وفي اربيل ٢٦٦ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٥٧٧ ، وفي دهوك ١٧٧ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٨٩٨ ، وفي نينوى ٣٤٨ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ٢٠٠٨ ، وفي صلاح الدين ٢٠٧ مركز اقتراع بعدد محطات تبلغ ١٠٦٨ .

ان الفنيين والخبراء في المفوضية يدرسون حالياً المراكز التي ستقام في محافظة الانبار حيث سيعلن عنها في القريب ليتمكن أبناء المنطقة من ممارسة حقهم الانتخابي .

مع بدء حملات الاعلان عن البرامج السياسية لقوائم المرشحين

الانتخاب بين مصداقية الاهداف... والنظام المنشود

بغداد/ حميد طارش الساعدي

ظهرت فكرة الانتخاب على خلفية شرعية السلطة، بعد ان وعت الشعوب ضرورة اخضاع السلطة لها والتحكم في انشائها بعد ان كانت ولا زالت السلطات المفروضة تضطهد الشعوب وتجرها الى ويلات مدمرة، من هنا ترسخت فكرة الشعب مصدر السلطة والسلطة هي حكم الشعب فكان الانتخاب هو الآلية التي تضع الفكرة موضع التطبيق وتسهم في حل اشكالية عدم ممارسة السلطة من جميع ابناء الشعب، حيث يعني الانتخاب قيام الشعب بصنع السلطة وبالتالي المشاركة في الانتخاب او السلطة تؤدي الى نتيجة واحدة مفادها تحقق حكم الشعب او بعبارة اخرى الوظيفة الانتخابية تعني شكل من اشكال ممارسة السلطة.

الانتخاب يعني شرعية السلطة

الدستور والقوانين تحدد شرعية السلطة بالانتخاب ولا سلطة بدون انتخاب ولا شرعية للسلطة بدون ضمانة نزاهة العملية الانتخابية والحرية في ممارستها بعيداً عن القسر والخوف، فالاصل هو الانتخاب الذي يمارسه الشعب لاعطاء الشرعية الى سلطة الحكام وتنص القوانين على الاهلية الانتخابية أي تحديد الافراد القادرين على صنع السلطة عن طريق الاقتراع.

الديمقراطية هي النظام المنشود

في المدن الاغريقية، وخاصة اثينا، كان الشعب او المحكومون يمارسون السلطة مباشرة أي لا حاجة للانتخاب او تفويض مجموعة لممارسة السلطة بل كان الجميع يمارسونها دون الحاجة الى وسطاء يمثلونه، وكان روسو يرى تفويضها للغير يؤدي الى انتقاصها او سلبها، الا ان هذا المفهوم للديمقراطية لا يمكن تحقيقه في المجتمعات الحديثة حيث لا يمكن اجتماع المواطنين في مجلس واحد لممارسة السلطة وان يكرسوا معظم اوقاتهم لادارة السلطة كما كان يحدث في المجتمعات الديمقراطية القديمة، وفي القرن الثامن عشر في اوربا تم التوصل الى انتخاب المجالس التشريعية واشتراك ممثلين الشعب فيه لتولي السلطة نيابة عن مجموع الشعب وفي هذا الوقت ظهر الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والانتخاب. ومن اجل تبديد مخاوف انتقاص السيادة للشعب او استغلالها اخذت التشريعات بالتوسع في حق الانتخاب دون تمييز على اساس الجنس او الثروة او المستوى التعليمي وبما يكفل ممارسته للجميع واقترن ذلك بضمان ممارسة الانسان لحقوقه في حرية الاعتقاد وتأسيس الاحزاب السياسية والانتماء اليها وحرية الراي والتعبير والمساواة وعدم التمييز على اساس العرق او الدين او القومية واقترن ذلك كله بشيوع ثقافة الحوار وقبول الرأي المخالف والتعددية والتداول السلمي للسلطة وحق المعارضة السياسية السلمية، ولم تقف عند هذا الحد بل تم العمل جدياً من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعاشي للانسان حيث بدون هذه المتطلبات لا يمكن نجاح الديمقراطية او الايمان بأهدافها. ولذلك اصبح النظام الديمقراطي بعد نهاية النصف الاول من القرن العشرين نظاماً عالمياً منشوداً من قبل الافراد وذلك في اعقاب الحربين العالميتين المدمرتين وشيوع التخلف والاضطهاد والحرمان، لاختيار الحكام بشكل دوري تنافسي على اساس ما يقدمونه للناس وبما يسهم في رفع معاناتهم وتحقيق طموحاتهم وبما يؤمن منع الاستبداد والسياسات الخاطئة وتبديد الثروات الوطنية.

شرعية السلطة

وتقوم فكرة شرعية السلطة على قبول الافراد بها والقبول يأتي عبر الانتخاب والشرعية تعني طاعة الافراد لها في ما تصدره من قرارات واوامر وبالتالي اية سلطة لا تأتي عبر الانتخاب فهي غير شرعية وعدم طاعتها من قبل الافراد نتيجة طبيعية وهكذا حل الانتخاب للحكام محل اجراءات تنصيب الملك في الانظمة التيوقراطية ومحل الانقلاب في الانظمة الاستبدادية وحلت سيادة الشعب محل سيادة العائلة المالكة او سيادة الحاكم الفرد، واصبحت اليوم النظرة واضحة لتلك النظم التي لم تأت عبر الانتخاب بأنها نظم غير شرعية بحيث دفعها الى اصطناع اساليب الاستفتاء وبالرغم من تزويرها واجبار الناس عليها فإنها تجري على شخص الحاكم فقط وأصبحت هذه الاساليب مرفوضة ومثال ذلك ما قامت به النخب المثقفة لاحزاب وحركات مختلفة قبل ايام بمظاهرة في مصر امام دار القضاء العالي لرفض الاستفتاء وللمرة السادسة على رئيس الجمهورية، ومما يبعث على الامل بأن العراق اخذ دوره الريادي في المنطقة كمثال يحتذى في اختيار السلطة الشرعية ما قاله احد المتظاهرين لماذا لا نكون مثل العراق فيه المئات من الاحزاب والجمعيات والصحف تمارس نشاطها بحرية كاملة، ويستعد العراقيون في مطلع السنة القادمة لاجراء انتخابات عامة لاختيار البرلمان الذي سيقوم بتشكيل الحكومة، ونحن نعتز بشهادة المثقف المصري ونعلم بأنها مطابقة لشهادة جميع المثقفين في العالم، وهي ايضاً بمثابة جواب على عدم رضا حكومات المنطقة على ما وصل اليه العراق واتخاذها للعديد من المواقف السلبية وخاصة في ما يتعلق بعمليات تسلل الارهابيين التي يراهن البعض عليها في افشال الديمقراطية في العراق أي افشال الشرعي باللاشرعي وابقاء اللاشرعية، نظم الحكم، هي السائدة في المنطقة. والشرعية من معانيها التوافق بين الحكام والمحكومين، فالمحكومون اختاروا الحكام عن طريق بطاقة التصويت بنعم او لا لهذا البرنامج السياسي او ذاك، الذي يرفعه هذا الحزب او ذاك وعلى الفائزين ان يراقبوا بحرص تنفيذ برامجهم التي جعلت منهم في حالة تبعية لناخبيهم وعليهم ان يكونوا في حالة توافق معهم والا ففي حالة فقدان التوافق والخروج على التبعية للناخبين ممكن ان يعزلوا عن السلطة والدساتير نظمت حالات حل البرلمان وحل الحكومة بسحب الثقة، وفي اقل تقدير هناك جولات انتخابية قادمة ولا مكان فيها لفوز من فقد مصداقيته ونكل عن وعوده التي قطعها في الانتخابات السابقة.